الإقصاء المستمر للشباب: التهديد العميق الجذور جنوب البحر الأبيض المتوسط

حسين سليمان
باحث في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

مخاطر إقصاء الشباب جنوب البحر الأبيض المتوسط

على مدى السنوات القليلة الماضية، أدت التداعيات الاقتصادية الشديدة من جائحة كورونا كوفيد-19 والحرب الروسية الأوكرانية إلى زيادة الضغط على الفئات المحرومة اجتماعياً واقتصادياً جنوب البحر الأبيض المتوسط، كما هو الحال في معظم الاقتصادات النامية. يؤدي الركود والتضخم العالمي الوشيك إلى تفاقم ضعف الفئات المختلفة في المنطقة، وتحديداً الشباب، الذين يواجهون تحديات مزمنة من خلال أشكال مختلفة من الإقصاء.

كان للمنطقة بشكل مزمن أسوأ المؤشرات لمشاركة الشباب في سوق العمل، وهذا محدد رئيسي لمسار الحياة الذي يؤثر على الدخل المستقبلي، وتكوين الأسرة، وآفاق الحراك الاجتماعي والاقتصادي التصاعدي.

لدى البلدان الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط تقريبا أكبر نسبة من الشباب في جميع أنحاء العالم، والذين يُعرفون بأنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا (منظمة العمل الدولية، 2016). كان نصف سكان المنطقة تقريبًا تقل أعمارهم عن 24 عامًا في عام 2021، مع 31% تقل أعمارهم عن 15 عامًا (منظمة العمل الدولية، 2022)، تأتي فقط خلف إفريقيا جنوب الصحراء، أصغر منطقة على مستوى العالم.

يعاني هذا العدد الهائل من السكان من الشباب جنوب البحر الأبيض المتوسط من الإقصاء منذ عقود. كان للمنطقة بشكل مزمن أسوأ المؤشرات على مستوى العالم لمشاركة الشباب في سوق العمل على وجه الخصوص، وهو المحدد الرئيسي لمسار الحياة الذي يؤثر على الدخل المستقبلي، وتكوين الأسرة، وآفاق الحراك الاجتماعي والاقتصادي التصاعدي.

استبعاد الشباب، وبالتالي الإحباط، كان من العوامل الرئيسية لبعض الأحداث والظواهر المزعزعة للاستقرار في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وخارجها: اندلاع الانتفاضات الشعبية الجماهيرية، وتصاعد التطرف العنيف والهجرة غير النظامية.

يمكن القول أن استبعاد الشباب، وبالتالي الإحباط في المنطقة، كان من العوامل الرئيسية لبعض الأحداث والظواهر المزعزعة للاستقرار، في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وخارجها، في العقود الأخيرة. ساهم تزايد إحباط الشباب في المنطقة لسنوات في اندلاع الانتفاضات الشعبية الجماهيرية منذ عام 2010، فيما أصبح يسمى "الربيع العربي" (برنس وآخرون، 2018)، ويعتبر إحباط الشباب من فرص العمل على وجه التحديد، من حيث التوفر والجودة، أنه لعب دورًا رئيسيًا في الانتفاضات وعدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية التي أعقبت ذلك (ديفاراجان وإيانتشوفتشينا، 2018).

كما يُلقى باللوم جزئياً لاستبعاد الشباب في جنوب البحر الأبيض المتوسط، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأكبر، على تصاعد التطرف العنيف، لأنه سهّل تجنيد الآلاف من الشباب من المنطقة - وحتى خارجها. في تنظيمات مثل داعش والقاعدة طوال العقود القليلة الماضية (باجتشي وبول، 2018).

كما تبين أن زيادة الهجرة غير النظامية من المنطقة، في العقود الأخيرة، مدفوعة بإقصاء الشباب. تم تسليط الضوء على مجموعة من المحددات المتعلقة بالثروة وظروف العمل كمفتاح لدفع الشباب نحو الهجرة غير النظامية، حيث يسعون إلى مستقبل أفضل في مكان آخر (ديبة وآخرون، 2018).

استبعاد الشباب من سوق العمل

ينعكس استبعاد الشباب في جنوب البحر الأبيض المتوسط وتأثيره أكثر من خلال الاندماج المحدود للشباب في أسواق العمل في المنطقة. تعد بطالة الشباب في جنوب البحر الأبيض المتوسط أعلى نسبة على مستوى العالم، مقارنة بالمناطق الأخرى، كما هو الحال منذ عقود، مما يزيد من الإحباط والشعور بالغربة لدى شباب المنطقة. في عام 2021، تراوحت بطالة الشباب في المنطقة من 24.3% في مصر إلى 40.5% و50.5% في الأردن وليبيا على التوالي، وهي الأعلى في المنطقة (البنك الدولي، 2022).

علاوة على ذلك، لا ترسم البطالة الصورة كاملة. إن استبعاد الشباب من فرص العمل في المنطقة أكثر وضوحا في معدلات المشاركة في القوى العاملة، لأن مؤشرات البطالة لا تأخذ في الحسبان من لا يسعون بنشاط إلى العمل، حتى لو اختاروا عدم القيام بذلك، بسبب نقص الفرص المناسبة. وبهذا المعنى، فإن معدلات مشاركة الشباب في القوى العاملة جنوب البحر الأبيض المتوسط هي الأدنى عالميًا، بهامش واسع. في عام 2021، تراوحت بين منخفض16% في ليبيا إلى مرتفع 29% فقط في تونس (البنك الدولي، 2022).

مزيج من المشاركة الهزيلة في القوى العاملة، وارتفاع معدل البطالة بين أولئك الذين يشاركون، ينتج معدلات عمالة شباب منخفضة للغاية.

مزيج من المشاركة الهزيلة في القوى العاملة، وارتفاع معدل البطالة بين أولئك الذين يشاركون، ينتج معدلات عمالة شباب منخفضة للغاية، والتي تقيس النسبة المئوية للشباب العاملين، لجميع السكان الشباب. معدلات التوظيف بين الشباب جنوب البحر الأبيض المتوسط هي أيضًا الأدنى إلى حد بعيد على مستوى العالم وتراوحت في عام 2021 من 8% فقط في ليبيا إلى 20% في لبنان (البنك الدولي، 2022)، مما يسلط الضوء على مدى محدودية اندماج الشباب في أسواق العمل في المنطقة.

تعكس نتائج المسح الذي أجراه المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط - اقتناع المستجيبين بأن الإقصاء من سوق العمل هو بالفعل جوهر معضلة استبعاد الشباب جنوب البحر الأبيض المتوسط. كما يوضح الشكل التالي، اعتبر 84% من إجمالي المستجيبين أن إشكالية جودة العمل المتاح تؤثر على الشمول الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة بدرجة عالية أو عالية جدًا، وهي ثاني أعلى نسبة، بعد العوامل الهيكلية والمؤسسية بنسبة 89% من إجمالي المستجيبين.

الشكل 1: س 1 إلى أي مدى تعتقد أن العوامل التالية تؤثر على الشمول الاجتماعي والاقتصادي في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط؟

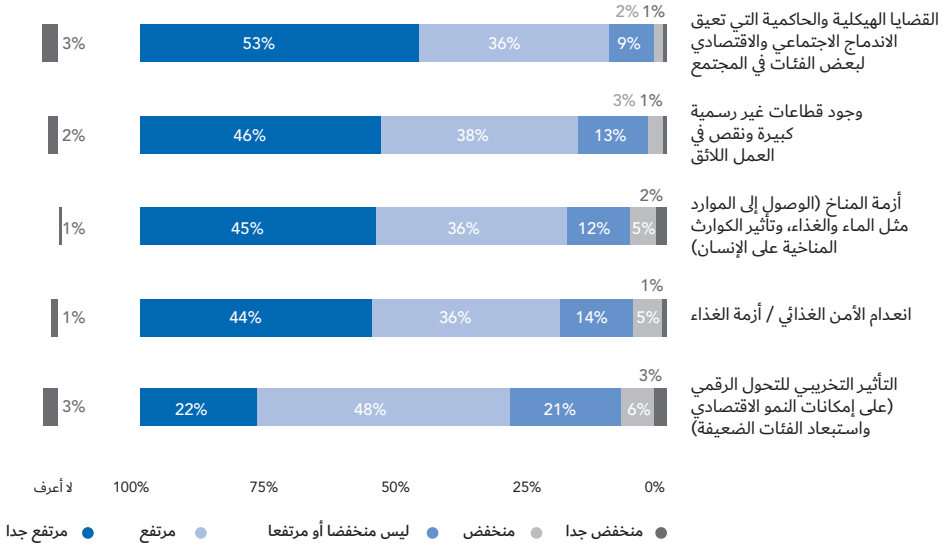

المصدر: تم جمعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد الثالث عشر

علاوة على ذلك، اختار 36% من إجمالي المشاركين في المسح "البطالة / الافتقار إلى منظور التوظيف اللائق" باعتباره التحدي الرئيسي لإدماج الشباب جنوب البحر الأبيض المتوسط، وهي أعلى نسبة من بين الردود الأخرى. كان الوصول العادل إلى السلع العامة ثاني أكثر التحديات اختيارًا من قبل 28% من المستجيبين، كما يوضح الشكل التالي. ومع ذلك، يمكن القول إن جودة السلع العامة أيضًا، وليس فقط إمكانية الوصول إليها بشكل عادل في حد ذاتها، تمثل تحديًا أكثر أهمية لإدماج الشباب جنوب البحر الأبيض المتوسط. على سبيل المثال، في معظم بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، يتم توفير التعليم العام المجاني، بما في ذلك التعليم العالي أيضًا، مما أدى إلى تقدم كبير في مؤشرات التحصيل التعليمي لعقود. ولكن، ثبت باستمرار أن أنظمة التعليم في المنطقة تعمل على زيادة المعروض من الشهادات، ولكنها لا تزود الشباب بالمهارات التي من شأنها أن تفيدهم في سوق العمل، وهي مشكلة تمتد حتى إلى التعليم الخاص أيضًا (أسعد وآخرون، 2018).

الشكل 2: س 13 في رأيك، ما هو التحدي الرئيسي الذي تواجهه بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط أثناء ترويج الجنسية النشطة للشباب؟

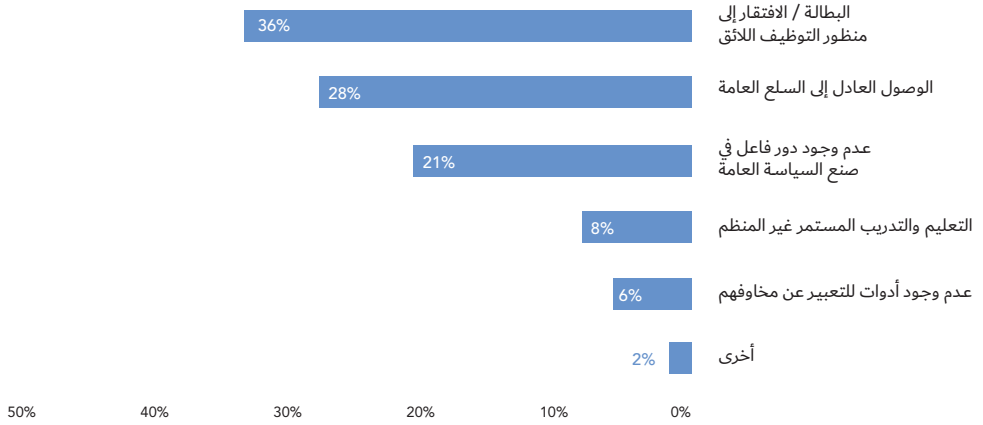

المصدر: تم جمعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد الثالث عشر

الجذور المؤسسية لإقصاء الشباب

على الرغم من أن المشاركين في المسح، من كل من الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط على حد سواء، شددوا بقوة على تأثير الجودة المؤسسية - أي القضايا الهيكلية والحوكمة - على الشمولية في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، إلا أن النتائج تسلط الضوء أيضًا على الاختلاف فيما يتعلق برؤية مدى الآثار المؤسسية بعيدة المدى. يبدو أن المشاركين من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط يضعون وزنًا أكبر على المؤسسات من المشاركين في الاتحاد الأوروبي باعتبارها تشكل تحديًا رئيسيًا لإدماج الشباب جنوب البحر الأبيض المتوسط.

في حين أن 15% فقط من المشاركين من الاتحاد الأوروبي في المسح اختاروا "عدم وجود دور نشط في صنع السياسات العامة" - وهو عامل يعكس العوائق المؤسسية التي تحول دون المشاركة الفعالة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط باعتباره التحدي الرئيسي لإدماج الشباب جنوب البحر الأبيض المتوسط، إلا أن 25% من المشاركين من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط اختاروه على أنه التحدي الرئيسي. ركز المشاركون من الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي على قضايا سوق العمل، حيث اعتبر 41% منهم أنها تمثل التحدي الرئيسي لإدماج الشباب جنوب البحر الأبيض المتوسط، مقارنة بـ31% فقط من المشاركين من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، كما هو موضح في الشكل التالي.

الشكل 3: س 13 في رأيك، ما هو التحدي الرئيسي الذي تواجهه بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط أثناء ترويج الجنسية النشطة للشباب؟

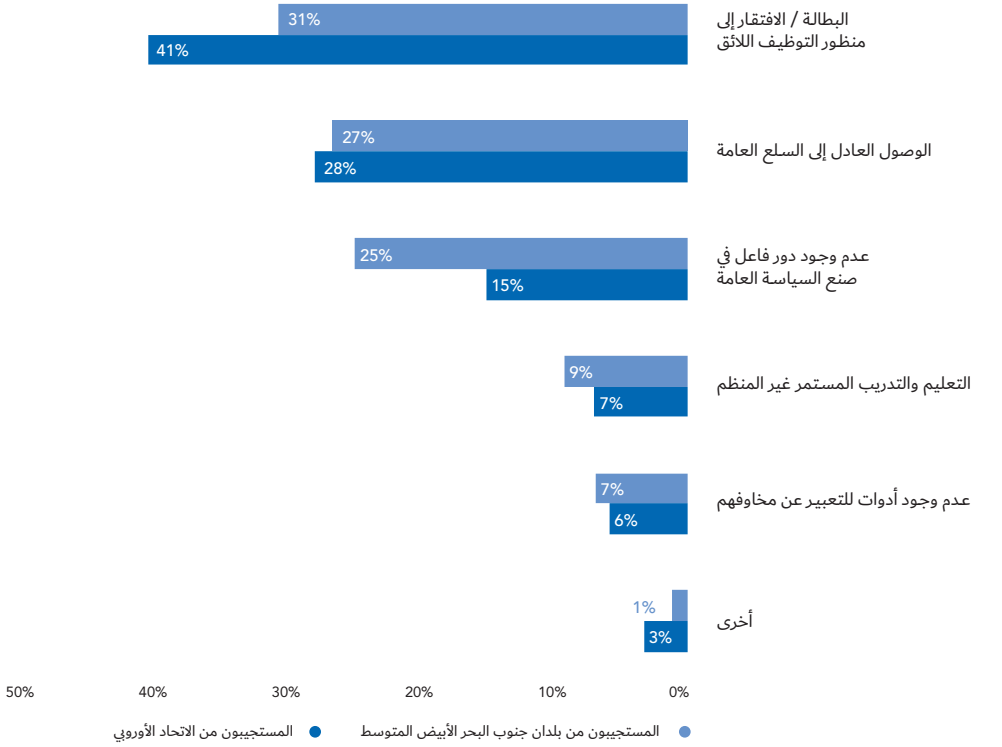

المصدر: تم جمعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد الثالث عشر

هذه النتائج على الأرجح لا تعكس اعتبار أن إدراج سوق العمل أقل أهمية من قبل الخبراء من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، ولكن أكثر إدراكًا من جانبهم أن المشكلات المؤسسية هي محددات رئيسية لأشكال مختلفة من استبعاد الشباب المستمر في المنطقة، بما في ذلك أيضًا من أسواق العمل. من ناحية أخرى، يبدو أن خبراء الاتحاد الأوروبي يركزون أكثر على أعراض استبعاد الشباب في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، أي ظروف سوق العمل والوصول إلى السلع العامة، بدلاً من التركيز على الجذور المؤسسية لمثل هذا التهديد.

يُشار إلى استبعاد الشباب المستمر من أسواق العمل في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط باعتباره قضية محدودية فرص العمل اللائق، والتي تشكلت على مدى عقود من خلال الأوضاع المؤسسية الضعيفة. خلال العقود الثلاثة الماضية على الأقل، كان هناك انخفاض في فرص العمل العام في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، كجزء من الإصلاحات والابتعاد عن النماذج الاقتصادية التي تقودها الدولة. لم يتم استبدال هذا الدور للوظيفة العامة بالقطاع الخاص في المنطقة الذي نما ببطء، ويرجع ذلك أساسًا إلى ضعف المؤسسات وبيئة الأعمال المحبطة والمحسوبية والتدخل غير المتكافئ للدولة وممارسات المنافسة (هيرثوق،2016). وبالتالي، أصبح العمل غير الرسمي بشكل مطرد الوجهة الرئيسية للشباب في أسواق العمل في المنطقة، حيث تجاوز 50% من العمالة غير الزراعية في معظم بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (منظمة العمل الدولية، 2018). يميل الطابع غير الرسمي إلى انخفاض الإنتاجية وإمكانات خلق فرص العمل بسبب قيود النمو

يُشار إلى استبعاد الشباب المستمر من أسواق العمل في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط باعتباره قضية محدودية فرص العمل اللائق، والتي تشكلت على مدى عقود من خلال الأوضاع المؤسسية الضعيفة.

(لا بورتا وشليفر،2008)، كما أنه يعتبر غير مقبول لجزء من الشباب، وخاصة الإناث، مما يفسر ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مشاركة الشباب في القوى العاملة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (أسعد، 2014).

الطريق الروتينية للأمام

التصورات المختلفة فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية لإدماج الشباب في جنوب البحر الأبيض المتوسط، بين المستجيبين في المسح من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي، تنعكس في ما يعتقدون أن التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط يجب أن يعطي الأولوية، من أجل تعزيز إدماج الشباب جنوب البحر الأبيض المتوسط.

إجمالاً، اختار 30% من جميع المشاركين في المسح، وهي النسبة الأعلى، التعاون في التعليم والتدريب المهني كأولوية. هذه النتيجة، في سياق اختيار الاستبعاد من سوق العمل باعتباره التحدي الرئيسي، تنطوي على قناعة مثيرة للاهتمام بين المستجيبين، بأن قضايا جانب العرض، من حيث تعليم الشباب ومهاراتهم، قد تكون السبب الرئيسي وراء انخفاض اندماج الشباب في أسواق العمل في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، أكثر من مشاكل جانب الطلب، وهي نقص فرص العمل اللائق. كان التعاون في تعزيز جودة الوظائف والفرص، من ناحية الطلب من القضية، ثاني أكثر الأولويات اختيارًا، بنسبة 23% من جميع المستجيبين.

أعطى المشاركون في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط الأولوية للمشاركة في صنع السياسات، ومشاركة الشباب في المجتمع المدني، وبناء القدرات بما في ذلك النشاط الاجتماعي، بقدر ما أعطوا الأولوية لتعزيز خلق فرص العمل والجودة.

تصنيف النتائج من قبل المستجيبين من الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط يؤكد أيضًا التباين في التصورات بين المجموعتين، حول حلول استبعاد الشباب جنوب البحر الأبيض المتوسط، نتيجة لوجهات النظر المختلفة حول الدوافع الرئيسية للمعضلة. ركز غالبية المستجيبين من الاتحاد الأوروبي على التعاون في التعليم وفرص العمل كأولوياتهم، مع إعطاء أولوية أقل لتعزيز دمج الشباب في السياسات/ السياسة والمجال العام. على العكس من ذلك، أعطى المشاركون في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط الأولوية للمشاركة في صنع السياسات، ومشاركة الشباب في المجتمع المدني، وبناء القدرات بما في ذلك النشاط الاجتماعي، بقدر ما أعطوا الأولوية لتعزيز خلق فرص العمل والجودة. تعكس هذه الفجوة قناعات أعلى في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط بأن إدماج الشباب في المنطقة يمكن تحقيقه من خلال دمج الشباب بشكل أكبر في الحياة العامة والمؤسسات وتزويدهم بصوت أكبر للتأثير في صنع السياسات والإصلاحات المؤسسية الضرورية، وليس فقط من خلال تعزيز الإنفاق على التعليم، أو الاستثمارات التي تخلق فرص العمل.

الشكل 4: س 14 ماذا يجب أن تكون الأولوية الرئيسية التعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط للترويج للجنسية النشطة للشباب؟ (الفئات التي تم وضعها أخذت من الإجابات المفتوحة)

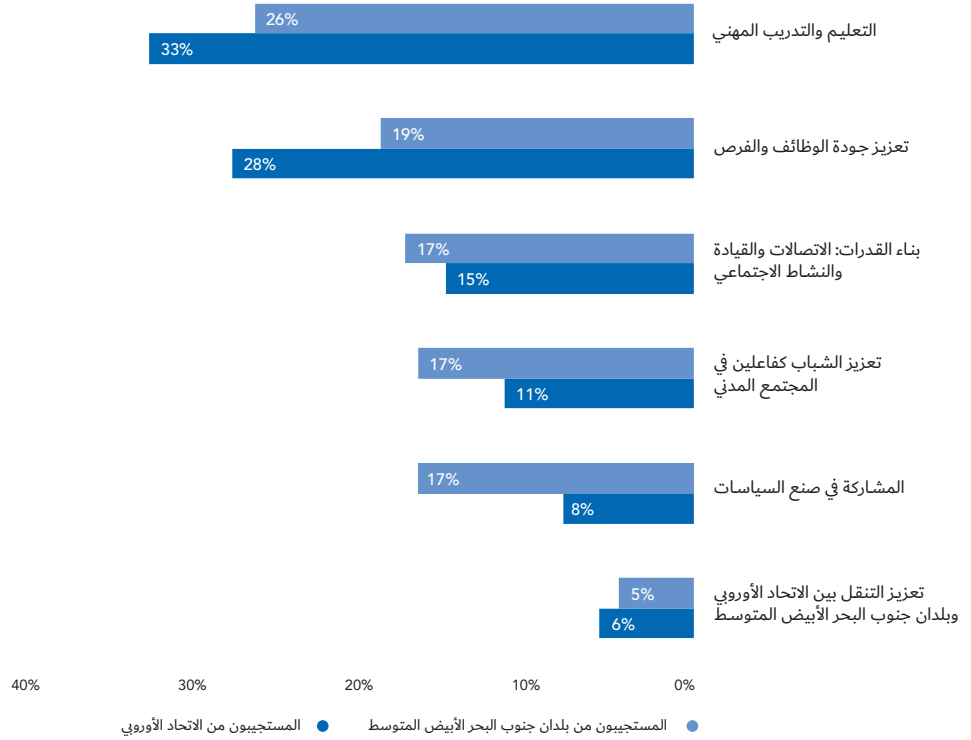

المصدر: تم جمعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد الثالث عشر

هذه النتائج هي صدى مع، وربما تتأثر أيضًا بنتائج سياسات الإصلاح الاقتصادي الأخيرة جنوب البحر الأبيض المتوسط، والتي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز خلق فرص العمل. سلكت العديد من البلدان في المنطقة هذا المسار، غالبًا بالشراكة مع المنظمات الدولية، من بينها صندوق النقد الدولي، مع التركيز بشكل شبه حصري على السياسات النقدية والمالية لتحقيق النتائج المرجوة، وتجاهلت إلى حد كبير الإصلاحات المؤسسية وشمولية عمليات صنع السياسات. من الواضح أن مثل هذه المساعي لم تحقق نجاحًا كبيرًا، كما تبرز مؤشرات سوق العمل المتدهورة للشباب في المنطقة، إلى جانب المؤشرات الأخرى أيضًا، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة في المنطقة.

في خضم الاضطرابات الاقتصادية العالمية، والنقص، والتضخم المتصاعد، يجب على التعاون مع الاتحاد الأوروبي والشركاء العالميين ألا يعالج الأعراض، ولكن الجذور العميقة، أي المؤسسات.

في الوقت الحالي، في خضم الاضطرابات الاقتصادية العالمية، والنقص، والتضخم المتصاعد، والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي للشباب والإحباط في الجنوب، يبدو البحر الأبيض المتوسط أكثر إشكالية وتهديدًا لاستقرار المنطقة وما وراءها. الجهود المبذولة لمعالجة هذه المعضلة، محليًا في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وديناميكيات صنع السياسات الخاصة بها، ومن خلال التعاون مع الاتحاد الأوروبي والشركاء العالميين، يجب ألا تعالج الأعراض، ولكن الجذور العميقة، أي المؤسسات.

يجب على بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وشركائها في الاتحاد الأوروبي والجهات العالمية إيلاء المزيد من الاهتمام للتعاون في الإصلاحات المؤسسية جنوب البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك تعزيز شمولية أوسع لصنع السياسات، ومكافحة الفساد، وتبسيط بيئة الأعمال، وحماية حقوق الملكية، وضمان تكافؤ الفرص والمنافسة العادلة، والحد من الممارسات المشوهة للمؤسسات المملوكة للدولة ووكلائها. هذه الإصلاحات - على الرغم من كونها صعبة - ضرورية لتشجيع إضفاء الطابع الرسمي والنمو على القطاعات الخاصة العاملة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، والتي يمكن أن تؤدي إلى خلق فرص العمل، وتوفر فرصًا لائقة للشباب الواسع والمتزايد جنوب البحر الأبيض المتوسط، وتعزيز الادماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب في المنطقة.

المراجع

أسعد، ر. (2014). فهم أسواق العمل العربية: الإرث الدائم للازدواجية. *مجلة IZA للعمل والتنمية، 3:6.*

أسعد، ر.، وكرافت، سي. وصالح أصفهاني، د. (2018). هل يؤثر نوع التعليم العالي على نتائج سوق العمل؟ أدلة من مصر والأردن. *التعليم العالي*، 75، ص 945–995.

باجتشي،أ. وبول،ج. (2018). بطالة الشباب والإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وأفغانستان، وباكستان. *علوم التخطيط الاقتصادي الاجتماعي*، المجلد 64، ص 9–20.

ديفاراجان،س. وإيانتشوفتشينا،إي. (2018). أدى عقد اجتماعي مكسور، وليس عدم المساواة الكبير، إلى الربيع العربي. *مراجعة الدخل والثروة*، السلسلة 64، الرقم S1.

ديبة ج.، وفقيه، أ. ومروش، و. (2018). سوق العمل والدوافع المؤسسية لهجرة الشباب غير النظامية: أدلة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. *سلسلة أوراق مناقشة معهد IZA لاقتصاديات العمل*، رقم 11903.

هيرثوج، س. (2016). هل هناك نوع عربي من الرأسمالية؟ *سلسلة أوراق عمل ERF، 1068.* منظمة العمل الدولية (2016). *المؤشرات الرئيسية لسوق العمل* (الإصدار التاسع). مكتب العمل الدولي.

منظمة العمل الدولية (2018). *النساء والرجال في الاقتصاد غير الرسمي: صورة إحصائية.* (الطبعة الثالثة). مكتب العمل الدولي.

منظمة العمل الدولية (2022). إحصاءات. متاح على: https://ilostat.ilo.org/

لا بورتا، ر. وشليفر، أ. (2008). الاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية. *أوراق بروكينغز حول التنمية الاقتصادية*، 47(1): ص 123-135.

برنس، هـ.، وهلسة- رابل، ي. وخان، أ. (2018). النمو الاقتصادي، وبطالة الشباب، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي: دراسة للسياسات والنتائج في فترة ما بعد الربيع العربي في مصر والمغرب والأردن وتونس. *ورقة عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية*، 2018-12.

البنك الدولي (2022). البيانات المفتوحة للبنك الدولي. متاح على: https://data.worldbank.org/